5 نواب يقترحون تخصيص 25 مقعداً في كلية الحقوق لمتفوقي الكليات العسكرية

مسلم البراك

خالد الطاحوس

علي الدقباسي

الصيفي مبارك الصيفي

د.حسن جوهر

قدم النواب مسلم البراك وخالد الطاحوس وعلي الدقباسي والصيفي مبارك وحسن جوهر اقتراحا برغبة بشأن مقاعد متفوقي كلية سعد العبدالله في كلية الحقوق جاء فيه: ان توفير فرصة استكمال الدراسة للعسكريين المتفوقين من خريجي كلية الشيخ سعد العبدالله لعلوم الشرطة يعتبر من الحوافز المشجعة لطلبة الضباط على بذل المزيد من الجهد اثناء فترة انتسابهم الى الكلية، وبعضهم ربما كان من دوافع تطوعه الى جانب نيل شرف الخدمة العسكرية هو ما قد يتحقق له من فرص لتطوير تحصيله العلمي وتطوره في السلك العسكري، وقد كان يتم تخصيص عدد 25 مقعدا في كلية الحقوق بجامعة الكويت للمتفوقين من خريجي كلية سعد العبدالله وذلك لأربع دفعات سابقة، لكن تم مؤخرا تقليص هذا العدد الى 5 مقاعد فقط بقرار من لجنة شؤون الشرطة.

ونظرا لحاجة وزارة الداخلية الى القانونيين وإلى الحاجة الدائمة للدولة لتشجيع الشباب الكويتي على الانتساب الى السلك العسكري، وبسبب امكان تعويض الاعداد التي قد تتسرب من القطاع العسكري الى مزاولة مهنة المحاماة من خلال خريجي الدفعات التالية فاننا نقترح: يُخصص عدد لا يقل عن 25 مقعدا في كلية الحقوق سنويا للمتفوقين من خريجي العلوم العسكرية وفقا لما هو موجود في الدفعات الأخيرة.

يلتزم العسكري المستفيد من استكمال دراسة الحقوق بعد التخرج من كلية سعد العبدالله بالاستمرار في العمل في السلك العسكري بعد تخرجه في كلية الحقوق لمدة تحددها وزارة الداخلية.

كما قدم النواب انفسهم اقتراحا برغبة بشأن العلاج بالخارج لأسر العسكريين المتقاعدين جاء في مقدمته: ان حث الشباب على الانضمام الى قواتنا المسلحة يتم عبر توفير العديد من الميزات المالية وغير المالية لتشجيعهم على التطوع والاستمرار في شرف الخدمة العسكرية حتى يصلوا الى سن التقاعد، ومن بين الميزات هي توفير خدمات صحية لأسر العسكريين اثناء وجودهم في الخدمة، ورعاية العسكريين صحيا بعد تقاعدهم وهذا من شأنه أن يساهم في إيجاد شيء من الطمأنينة والأمان لدى العسكريين الحاليين ويشجع الشباب على الالتحاق بالجيش والشرطة للذود عن اراضي البلاد والدفاع عن شعبها وحماية امنها وتطبيق قوانينها، هذا بالإضافة الى ان هذه الخدمات تعتبر نوعا من الوفاء والتقدير للذين قضوا شبابهم وحياتهم العملية في خدمة البلاد من العسكريين المتقاعدين.

إلا ان هناك مجالا لتوسعة مجال الخدمات الصحية «العلاج بالخارج» على نفقة وزارة الدفاع ووزارة الداخلية بحيث تشمل بعضا من افراد اسرة العسكري المتقاعد بدلا من وضعها الحالي الذي يشمل العسكري المتقاعد نفسه فقط، ولهذا نتقدم بالاقتراح التالي: يحق للعسكري المتقاعد ولوالده ولوالدته ولزوجته ولأبنائه العلاج بالخارج على نفقة وزارة الدفاع او وزارة الداخلية حسب حاجة المريض التي يقررها الطبيب المختص او اللجنة الطبية المختصة.

يحق للعسكري والعسكري المتقاعد أن يرسل إخوانه سواء كانوا ذكورا او اناثا في حال اصابتهم بمرض السرطان للعلاج بالخارج سواء على نفقة الداخلية او الدفاع كل في موقع عمله.

الخرينج يثمّن المكرمة الأميرية لاتحاد الكرة

ثمّن النائب مبارك الخرينج المكرمة الأميرية التي قدمها صاحب السمو الأمير لاتحاد كرة القدم وقدرها مليونا دينار، مؤكدا ان صاحب السمو دائما هو صاحب المبادرات الكريمة، لافتا الى ان هذا خير دليل على حرص سموه على الشباب الكويتي ودعمه الدائم لهم.

وقال الخرينج في تصريح صحافي: ان هذه المكرمة الأميرية تؤكد حكمة سمو الأمير وتدخله في الوقت المناسب لانتشال الوضع الرياضي من الضياع في ظل توقف وزارة المالية عن صرف الدعم المالي لاتحاد كرة القدم، رغم ان تمويل الأنشطة الشبابية والرياضية الكويتية يجب ان يكون فوق أي صراع سياسي ويجب ألا يتوقف دعم هذه الأنشطة ماليا بأي حال من الأحوال حتى لا تتوقف المشاركات الكويتية في المحافل الرياضية الاقليمية والدولية.

وأضاف الخرينج: ان هذا الدعم السخي ليس بغريب على صاحب القلب الكبير والأيادي البيضاء صاحب السمو الذي يهتم دائما بأبنائه الشباب فهم أمل الكويت ومستقبلها، لافتا الى ان الرياضة من ابرز اهتمامات الشباب الكويتي الذي ينتظر بشغف مشاركات منتخبنا الوطني في مباريات تصفيات كأس العالم 2014 في البرازيل.

مبارك الخرينج

البراك للحكومة: العراق لم يتغير سواء في العهد الملكي أو البعثي أو الحالي

أكد النائب مسلم البراك ان نفس الأسلوب الذي اتبعه المقبور طاغية العراق صدام حسين في طريقة تفاوضه مع الكويت في جدة قبل الاحتلال العراقي الغاشم، تمارسه الحكومة العراقية الآن مع الكويت، في ظل النظام الجديد.

وتساءل البراك، في تصريح صحافي: «هل يجوز للحكومة العراقية ان ترسل لجنة فنية للكويت، ويسبق وصول تلك اللجنة هذا التصريح السمج الذي صدر من الحكومة العراقية والمغلف بالتهديد؟» مضيفا «ليكن في علمهم ان الكويت في عام 2011 تختلف اختلافا كليا عنها في 1990 واذا كانوا يعتقدون ان ما يمثل الكويت هو طريقة التفاوض الخجول الذي تمارسه الحكومة فهم واهمون».

ووجه كلامه الى الحكومة الكويتية قائلا: «ان العراق لن يتغير سواء في العهد الملكي أو البعث أو العهد الحالي»، مضيفا «ونقول ايضا لحكومة الكويت اتقوا الله في الشعب الكويتي وانتم تفاوضون الحكومة العراقية».

عسكر يسأل عن اختبارات معاوني الخبراء

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي سؤالا برلمانيا الى نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية وزير العدل ووزير الشؤون محمد العفاسي جاء كالتالي:

أظهرت نتائج اختبارات معاوني الخبراء (المحاسبة) في إدارة الخبراء تلاعبا في نتيجة اختبارات المتقدمين للوظائف من خريجي المحاسبة، حيث تم استبعاد أحد الناجحين ووضع اسم موظفة أقل درجة منه بفارق 9 درجات.

لذا يرجى إفادتي عما يلي:

● كم عدد المتقدمين من خريجي المحاسبة ممن أجريت لهم اختبارات لشغل وظيفة معاوني خبراء؟ كم عدد الذين اجتازوا الاختبارات وتم اختبارهم؟ مع تزويدي بصور عن نتائج الاختبار وأسماء المتقدمين.

● ما هي الآلية المتبعة لإجراء تلك الاختبارات؟

● هل تم استبعاد أي من الناجحين في الاختبارات؟ مع تزويدي بسبب استبعاده من اجتياز الاختبار.

الصرعاوي: حظر جمع النائب عضوية «الأمة» ومجلس إدارة أي شركة

أوضح النائب عادل الصرعاوي انه انطلاقا من تحصين المؤسسة التشريعية واعضائها من الوقوع في قضايا تتعلق بتعارض في المصالح، الامر الذي من شأنه ان يطعن بالدور التشريعي الرقابي بمجلس الامة، مشيرا الى انه تقدم بالاضافة الى النواب عبدالله الرومي واسيل العوضي ومرزوق الغانم وصالح الملا باقتراح بقانون بشأن تعديل المادة 12 من اللائحة الداخلية للمجلس، بحظر عضو مجلس الامة الجمع بين عضوية مجلس الامة وعضوية مجالس ادارات اي شركة ايا كان نوعها او نشاطها، متمنيا ان يحظى الاقتراح بالدعم الكامل من اعضاء المجلس، لاسيما اعضاء لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، مع اعطاء القانون الاهتمام الكافي، وذلك انطلاقا من تحصين المؤسسة التشريعية من خلال منع تضارب المصالح دعما لدورها التشريعي والرقابي، ومن الطعن من قبل الآخرين.

عادل الصرعاوي

جوهر يقترح إنشاء جامعة تربوية لإعداد المعلمين

قدم النائب حسن جوهر اقتراحا برغبة جاء فيه: لما كان التعليم هو عصب التنمية البشرية المستدامة والركيزة الاساسية في حركة التطور الامني، ولما كانت حاجة الدولة الى الكادر التعليمي المتخصص والمعد اعدادا مهنيا وفق متطلبات الجودة العالية ممتدة على مدى سنوات طويلة قادمة، ولما كانت الكليات التربوية واقسامها العلمية مبعثرة بين جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وخاضعة لاجتهادات ومعايير اكاديمية مختلفة ومتفاوتة مع افتقار المؤسستين العلميتين الى جسور التواصل والتعاون الحقيقي فيما بينهما على ارض الواقع، ولما كان من شأن انشاء جامعة تربوية شاملة ومتكاملة في الكويت بمثابة انجاز تعليمي وتربوي ونقلة نوعية فريدة في مجال تطوير التعليم ليس فقط على المستوى المحلي وانما على نطاق اقليمي واسع يتخطى في حدوده الجغرافية منطقة الشرق الاوسط، لذا فإنني اتقدم بالاقتراح برغبة التالي برجاء عرضه على مجلس الامة الموقر: انشاء جامعة تربوية شاملة تشتمل على مختلف كليات التربية واقسامها العلمية لاعداد المعلمين والهيئة التعليمية المساعدة لمختلف المراحل الدراسية في مجال التعليم والخاص وذوي الاحتياجات الخاصة، بالاضافة الى برامج الدراسات العليا ومراكز البحث العلمي والتدريب الميداني ومراكز التقييم التعليمية وتقديم الاداء للعاملين في مختلف الوظائف والمهام التربوية ومراكز لمنح ومراجعة وتجديد اجازة التدريس للمعلم، والاشراف على فلسفة وتطوير التعليم ومناهجه وادواته، اضافة الى توفير تخصصات الهيئات التعليمية المساندة مثل التقنيات التربوية وعلوم المكتبات والدراسات العملية والتوجيه الفني والكشافة المدرسية، مع تزويد هذه الجامعة بالمرافق والمختبرات والمكتبات وورش العمل والتدريب والملاعب والصالات الرياضية اللازمة وفق احدث التقنيات الهندسية والتكنولوجية.

العبدالهادي: ما اقتراحات الجامعة لعلاج مشكلة قبول الطلبة؟

ناجي العبدالهادي

قدم النائب ناجي العبدالهادي سؤالا برلمانيا إلى وزير التربية والتعليم العالي أحمد المليفي جاء في مقدمته: يلاحظ ظهور مشكلة عدم قبول الطلبة في جامعة الكويت، حيث تعجز الجامعة عن قبول ثلاثة آلاف طالب وطالبة ممن حصلوا على المعدلات التي أعلنت عنها الجامعة كشرط أساسي للقبول.

وجاء نص السؤال كالتالي:

لماذا لم يوضح نائب رئيس جامعة الكويت للتخطيط هذه المشكلة من قبل؟ ما مقترحات نائب رئيس الجامعة للتخطيط لعلاج هذه المشكلة؟

ما العوامل التي تحدد عدد الطلبة المقبولين معا في الجامعة؟

ما إمكانية استيعاب هؤلاء الطلاب في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب؟ هل يوجد تنسيق بين جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لاستيعاب مخرجات التعليم العام من الطلبة الكويتيين؟ ما امكانية استيعاب هؤلاء الطلاب في قطاع البعثات في وزارة التعليم العالي؟ هل تتوافر لدى جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وقطاع البعثات في وزارة التعليم العالي دراسات تقارن بين مخرجات مراحل التعليم العالي في البلاد والطاقة الاستيعابية لهذه المؤسسات التعليمية؟

يرجى تزويدي بنسخة منها؟ ما معوقات تنفيذ مشروع جامعة الكويت ـ مدينة صباح السالم الجامعية ـ رغم الدعم الدائم وصدور قانون من مجلس الأمة للانتهاء منها لاستيعاب الطلبة الكويتيين؟

ما الخطط والبرامج والسياسات والاجراءات التي تتخذها وزارة التربية ووزارة التعليم العالي وجامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وقطاع البعثات في وزارة التعليم العالي لمواجهة مشكلة استيعاب الطلاب الكويتيين حيث تتوافر لدى البلاد التمويل الكافي ويتوافر الدعم اللازم من مجلس الأمة؟

دليهي يطالب بزيادة الإنفاق على الصحة والتعليم ودراسة سلم الرواتب بصورة دورية

دليهي الهاجري

شدد النائب دليهي الهاجري «على أهمية أن تحاكي الميزانية العامة للدولة المستوى المعيشي للمواطن الكويتي الذي ظل على هامش أولويات الحكومات السابقة التي لم تلتفت الى توفير وضع معيشي جيد له في ظل الفوائض المالية المتزايدة كل عام دون تصرف رشيد فيها يخدم المصلحة العامة ويرتقي بمستوى دخل المواطن» مطالبا «باستثمار جزء من الاحتياطي العام للدولة والفوائض المالية التي تتحقق خلال كل سنة مالية في تنمية الوضع العام للدولة من خلال زيادة الإنفاق على الوضع الصحي المتردي والحالة التعليمية المتدنية وإعادة دراسة سلم الرواتب العام لموظفي الدولة».

وقال الهاجري في تصريح صحافي «ان مناقشة ميزانية الدولة للسنة المالية 2012/2011 شيء محزن لعدم تركيز هذه الميزانيات على الرقي بالمستوى المعيشي للمواطن الكويتي وتركيزها على الصرف في باب الرواتب ومشاريع تعتبر أولوياتها لاحقة بعد المواطن الكويتي ووضعه المعيشي»، مبينا «ان ما لمسناه من خلال الميزانيات فيه إجحاف للمواطن الكويتي الذي يحتاج الى تطوير في سلم الرواتب من خلال دراسة علمية دقيقة تتناسب مع دخل الدولة المتنامي».

وأضاف «ان الوضع الصحي المتردي الذي تشهده الدولة من سنوات، فالملاحظ فيه ان وزارة الصحة لم تطرح جديدا أو تضع تصورا تنمويا يرقى الى أن يحقق نقلة نوعية في المجال الصحي، فميزانية وزارة الصحة تترنح في المشاريع التقليدية التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فالمواطن الكويتي يئن من ويلات سوء المستوى الصحي وسئم التردد على مسؤولي العلاج في الخارج الذين يعتقدون أن الوضع الصحي في الكويت يضاهي ما هو عليه في أوروبا وأميركا».

وأوضح «ان مستوى الصحة في الكويت لم يتطور منذ ثمانينيات القرن الماضي الذي كانت فيه الدولة الاولى خليجيا في التطور الطبي، ولكن للأسف ان الغرور والبيروقراطية وسوء الادارة من مسؤولي الصحة جرت البلاد الى أسوأ مراحلها صحيا حتى أضحى المواطن الكويتي ضحية للاخطاء الطبية والتجارب لمخلفات الطب في الدول العربية التي تستقطبهم الكويت ليتدربوا على المواطنين».

ولفت الهاجري الى «ان التعليم في الكويت يحتاج الى نقلة نوعية تأمل في الوزير الحالي الخير في أن يرتقي في المستوى التعليمي ويفتح للطالب الكويتي آفاق التعليم العالي، وان يدعم ويشجع الدراسات العليا للمواطنين الكويتيين ولا يكون عقبة لهم كسابقيه، فالخطة التنموية المنشودة تحتاج الى سواعد وطنية تستطيع أن تدير دفتها وأن ترتقي بها».

واشار الى «أن الحمل على عاتق وزير التربية ثقيل، وعليه أن يغير أسلوب التعليم في جميع مراحل التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وان يحاول أن يتجاوز في مستواه المدارس الخاصة التي اتبعت أحدث أساليب التعليم الحديثة والتي غفلت عن ملاحقتها الوزارة حتى ظلت في آخر الركب وخرجت جيلا بالكاد يقرأ ويكتب اسمه في مراحل التعليم الاولى».

وأعرب الهاجري عن أمله في أن تكون الحكومة الحالية واعية لمتغيرات المرحلة وأن تستطيع أن تلحق بها وتجاريها خلال السنوات الخمس المقبلة، وألا تركن لما هو موجود وكأننا إحدى الدول الفقيرة، فالكويت قادرة على أن تنطلق في ركب التقدم بشكل سريع جدا اذا ما وجدت حكومة ذات رؤية طموحة وخطة عمل دقيقة.

وبين ان العالم ينتقل في ركب التكنولوجيا بشكل سريع، فدول الجوار سبقتنا بخطوات في مجالات كثيرة واعتمدت في رقيها على العنصر الوطني واتبعت سياسة الإحلال في المهن والوظائف التي تمتلك فيها تخصصات وطنية جدت في توزيعها تعليما حسب متطلبات الدولة من خلال البعثات والتعليم النوعي.

وقال الهاجري «على الحكومة أن تستفيد من فوائض الميزانية في خطط موازية للخطة السنوية من خلال وضع مشاريع احتياطية في حال توافرت لها الميزانيات من خلال الفائض السنوي، وأن تستثمر جزءا من الاحتياطي العام في تطوير التعليم والصحة والتي هي ركائز الدولة»، مؤكدا أن أي دولة تمتلك مستوى تعليميا عاليا ومستوى طبي متقدم ستنطلق في ركب التقدم بشكل سريع جدا وستتجاوز من سبقوا، فالله نسأل أن تستطيع هذه الحكومة تبني هذه الرؤية الطموحة للارتقاء بمستوى المواطن الكويتي، وتستطيع أن ترتقي في الانجازات التنموية.

الحويلة يطالب الحكومة بإنشاء مدن صناعية وموانئ عملاقة لجعل الكويت مركزاً مالياً

د.محمد الحويلة

أكد النائب د.محمد الحويلة ضرورة ترجمة رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري من خلال العمل على تهيئة جميع الظروف والإمكانيات لتحقيق هذه الرغبة والتي يجب ان يراعى فيها أهمية إنشاء المدن الصناعية والموانئ العملاقة حتى تكون هناك حركة اقتصادية فعالة ومنتجة، لافتا الى ان من أهم عوامل تحويل الكويت لمركز تجاري ومالي جعل الكويت بمثابة بوابة اقتصادية لحركة التجارة الدولية باستغلال موقعها الاستراتيجي، لافتا الى وجود الكثير من القوانين الاقتصادية المطلوب دراستها حتى تواكب قوانين المرحلة المقبلة، لاسيما في ظل وجود برنامج حكومي جديد للمشاريع وخطط التنمية.

وأكد الحويلة في تصريح صحافي على أهمية المدن الصناعية وضرورة العمل على إنشاء مدن صناعية بعيدة عن المناطق السكنية والالتزام بالمعايير الدولية في هذا الصدد، خصوصا ان هناك مصانع لاتزال تعمل بجانب المناطق السكنية ومطلوب إعادة دراسة مواقعها وإنشاء مواقع جديدة لها خصوصا بعد تفعيل القوانين المتعلقة بالسلامة البيئية، موضحا ان من أبرز المعايير التي يجب ان تؤخذ في الاعتبار الخطر الذي قد يتسبب فيه عمل هذه المصانع على المستوى البعيد حتى وإن التزمت هذه المصانع بالاشتراطات البيئية.

وشدد على أهمية متابعة قضية البطالة وضرورة تضافر جميع الجهود لحل هذه القضية التي أصبحت تؤرق كل بيت، مبينا ان الحكومة مطالبة في هذا الصدد بوضع إستراتيجية فاعلة ومنتجة لحل هذه القضية ومنح الكويتيين حقوقهم في العمل والتي كفلها الدستور، مشددا على أهمية تطبيق سياسة الإحلال بحذافيرها والتوسع في تعيين الكويتيين في الجهات الحكومية والجهات التي يكون للحكومة نسب مساهمة فيها كما انه يجب إلزام شركات القطاع الخاص بتعيين الكويتيين لديها.

وأشار الى ضرورة تفعيل دور «كونا» خارجيا خصوصا بعد إلغاء دور مكاتب الإعلام الخارجي وان تقوم هذه الوكالة بالدور نفسه والذي أصبح غائبا الآن، لافتا الى ضرورة التوسع في دور مكاتب «كونا» الخارجية ومدها بالإعلاميين المتخصصين والمؤهلين ليقوموا بهذا الدور ومد إعلام الجهات الخارجية بالمعلومات والمساهمات التي تبرز حقوق الكويت في كل ما يطرأ من مشاكل عارضة قد تكون حقائقها مغيبة كما حصل في مسألة إنشاء ميناء مبارك الكبير.